

تصف هذه الورقة وتحلل العوامل التي مكّنت لقيام دولة الإمارات العربية المتحدة كأفجح تجربة للتكامل الإقليمي العربي في التاريخ الحديث، وتضمّ الإطار والخلفية والرؤى الخاصة ببروز دولة الإمارات العربية المتحدة كمثال رائع للتحرك السياسي في الدول العربية، والشرق الأوسط، والعالم الإسلامي.

العوامل العالمية

كان قيام دولة الإمارات العربية المتحدة في الأساس نتيجة تقارب قوة كبيرة، وإقليمية، وسياسات محلية وقت نشأتها، وكانت مساندة بريطانيا العظمى الصادقة والقلبية لتكوين هيكل حكومي ونظام سياسي ديناميكي بقدر الإمكان من أكثر المظاهر البارزة في عوامل الساحة الدولية السائدة لمصلحة قيام دولة الإمارات العربية المتحدة. وثمة ميزة هامة للجهود البريطانية بهذا الشأن، وهي عزمها على تنفيذ قرار بريطانيا السياسي والمحلي لعام ١٩٦٧، لإلغاء المعاهدات الطويلة الأمد مع الإمارات العربية الشرقية التسع سلمياً التي تولّت بها إدارة الدفاع الخارجي عن الإمارات، إضافة إلى العلاقات الدولية.

ولا يمكن التقليل من شأن ذلك الحدث، فقد كان يعني في جوهره أنّ قيام واحدة أو أكثر من الحكومات التالية خلفاً للحكم البريطاني الاستعماري الطويل الأمد في المنطقة كان أمراً فريداً من نوعه؛ إذ لم ينتج ذلك الحدث من حركة استقلال قومية، أو من سلسلة من الاحتجاجات والإضرابات العامة المرتبطة عادة بحركات تحوّل أخرى من الاستعمار إلى السيادة الوطنية. وقد كان ذلك خلاف ما حدث مع معظم الدول العربية الأخرى، وبلدان الشرق الأوسط، والبلاد الإسلامية، التي نالت استقلالها في القرن العشرين بالثورات العنيفة، مثلما حدث في شمال أفريقيا، ووادي النيل، والشرق، والهند؛ فقد كانت العلاقات ودية بين بريطانيا وحكام إمارات الخليج العربي، وأنظمة الحكم بها، خاصة أنّ حماية القوة العظمى لها استمرت حوالي ٤٠٠ عام.

وثمة بعد آخر أسهم في تلك الحركة وهو أنّ عملية تثبيت الاستقلال وسط تلك السياسات العربية الشرقية أعقبت وثيقة انسحاب بريطانيا منها، وتحوّلها من الوضع الاستعماري إلى السيادة الوطنية في نوفمبر ١٩٦٧، والأكثر تحديداً انسحاب بريطانيا من دورها البارز في قيام وتثبيت اتحاد جنوب شبه الجزيرة العربية الذي تألّف من مستعمرة الناح في ميناء عدن، وهي أوّل مستعمرة تابعة لبريطانيا، والوحيدة في تاريخ علاقاتها مع العالم العربي، ومحميات عدن الغربية والشرقية. وتلك تشمل تشكيلاً متبايناً من مشيخات قبلية، وسلطنات، وإمارات يحكمها شرفاء، وهذه امتدت من ساحل البحر الأحمر إلى أقصى الحدود الجنوبية لإقليم ظفار العماني.

وعلى عكس ما كان سيحدث في دولة الإمارات العربية المتحدة، والبحرين، وقطر، فقد كانت مأساة حقاً أنّ تنسحب بريطانيا العظمى من جنوب شبه الجزيرة العربية الذي هو منطقة تخضع لحكم محلي لأفراد ومؤسسات متشابهة على الصعيد السياسي والهيكلية مع جيرانها العرب على الجانب الآخر من المملكة العربية السعودية إلى الشمال والشرق، وقد ظهر في أعقاب الانسحاب البريطاني بعض

القوميين العرب. والحكومات الاشتراكية في مستعمرة التاج في عدن سابقاً والتي سرعان ما أسست الحكومة الماركسية اللينينية الوحيدة في التاريخ العربي أو الإسلامي. ولم تكوّن الحكومة البريطانية الجديدة فقط موطناً إستراتيجياً للاتحاد السوفييتي. ولأعضاء آخرين من الكتلة الاشتراكية الشرقية المكوّنة من بلغاريا، وتشيكوسلافاكيا، وألمانيا الشرقية، وهنغاريا، وبولندا، بل أصبحت في الوقت نفسه موقعاً إستراتيجياً أيديولوجياً لكوبا. ومع الوقت أنظمة مؤيدة للسوفييت في أثيوبيا، وليبيا، وسورية، والعراق، وكذلك حركات قوميّة تحرّية مؤيّدة لموسكو في البلاد المجاورة مثل: عُمان، وأنغولا، وموزمبيق، وأماكن أخرى في العالم النامي.

ومن ناحية رمزية وسياسية كان الانسحاب البريطاني من عدن ومن محميات عدن الشرقية والغربية من نواحي عديدة أقرب ما يمكن إلى كون شرق شبه الجزيرة العربية صدئاً للانسحاب الفرنسي الدموي من الجزائر. وكما حدث في الجزائر كان الوضع في جنوب شبه الجزيرة العربية؛ فقد انقلب الأصدقاء على أصدقائهم، والعائلات على العائلات، والسياسيون على السياسيين، والقبائل على القبائل. وكان للجماعات المدنية غير العنيفة كالوحدات الصناعية جنوب الجزيرة العربية ضمن اتحاد النقابات العمالية ذات الشهرة الدولية دورها في معركة السيطرة على عدن. ذلك الميناء المعروف المصنّف سنوياً - فترة طويلة - ضمن الموانئ الخمسة الأولى عالمياً في عدد السفن والحمولات التي تنقلها منه وإليه.

استمدّت بريطانيا من الأخطاء العديدة التي حدثت في جنوب الجزيرة العربية دروساً قرّرت تطبيقها في اتحاد آخر مختلف كانت تستهدف تركه وراءها في الخليج. وكان أكبر وأهمّ تلك الدروس أن يضمّنوا قدرة ذلك الاتحاد - سواءً كان اتحاداً فدرالياً أو غير ذلك - على الوقوف والصمود وحده على الصعيدين الاقتصادي والمالي. ولم يكن الوضع هكذا في اتحاد جنوب الجزيرة العربية، ما أتى إلى فشله. والسبب الآخر هو أهمية وجود قائد محلي وإستراتيجي جدير باحترام الجميع، ويكون محوراً لاتحاد إمارات الخليج. وفي تلك الحالة كان الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان حاكم أبوظبي - رحمه الله - هو الشخص المقصود.

كان فشل بريطانيا العظمى المتكرّر في منح الأراضي الخاضعة لسيادتها نظاماً وهيكلًا حكومياً يمكنه البقاء طويلاً أمراً غير مشجّع. وفي ذلك الإطار كان من الضروري عدم ادخار أي جهد لضمان نجاح آخر تجربة سياسية عربية بريطانية لهم. خلاف التجارب البريطانية السابقة لإقامة اتحاد في جنوب شبه الجزيرة العربية. وكان من ضمن حالات الفشل المشؤومة التي واجهتها بريطانيا إقامة اتحاد بين سنغافورة وماليزيا، وبين شمال و جنوب روديسيا ونيازيلاند. وتجارب سياسية أخرى في الكاريبي. وثمة اعتبارات أخرى هي حاجة وزارة الخارجية البريطانية في لندن إلى التعاون مع واشنطن بهذا الشأن؛ إذ كانت الحكمة تقضي بضمان تولّي الولايات المتحدة قضية الدفاع في الخليج، والتي كانت نفسها مثلاً لتجربتين فاشلتين قديمتين في الاتحاد: أولاهما محاولة إقامة اتحاد قوي ودائم للولايات -الاتحاد الكونفدرالي الأصلي للمستعمرات الأمريكية الثلاث عشرة، الذي استمرّ من عام ١٧٨١ حتى عام ١٧٨٩- والثانية تمت في الحرب الأهلية الأمريكية التي بدأت بعد ذلك بسبعين عاماً. واتخذت شكل تكوين اتحاد الولايات الأمريكية الكونفدرالي من عام ١٨٦١-١٨٦٥. ويرجع فشل التجربة الأولى إلى سبب ذي شقين وهما: أنّ الحكومات الثلاث عشرة المشاركة لم تتفق على المسائل المتعلقة بمسؤولياتها والتزاماتها الخاصة بالدفاع المشترك، وعلى الوسائل التي تمكّنها من التعاون الفعّال في الشؤون التجارية بين الولايات. أما التجربة الوحيدة الفاشلة الثانية فقد منيت بظاهرة طرد مركزي

مشابهة لما حدث للتجربة الكونفدرالية الأولى. إضافة إلى ذلك فشلت ليس من الناحية العسكرية فحسب، ولكن بسبب عدم تمكنها من الحصول على اعتراف دولي، أو مساندة سياسية تكفي لتحقيق هدفها في الانفصال عن الولايات المتحدة الأمريكية وإقامة دولة منفصلة مستقلة.

أما عن الظروف المؤدية إلى قيام دولة الإمارات العربية المتحدة، فقد ساهمت الدولتان المناهضتان للولايات المتحدة الأمريكية، وبريطانيا العظمى، ومشيوخ شرق شبه الجزيرة العربية وحكوماتها، من ناحية أيديولوجية (فكرية)، وجيوبولوتيكية (جغرافية سياسية)، وهما: الاتحاد السوفيتي والصين الشيوعية - في تكوين دولة الإمارات العربية المتحدة بشكل غير مباشر، ولذلك دلالة معينة لكونهما دولتين شيوعيتين ومناهضتين ليس فقط لبريطانيا العظمى والولايات المتحدة الأمريكية بل للدول والحكومات في العالم النامي المنحازة لهما. وقد أضاف ذلك الوضع مزيداً من الإلحاح إلى ضرورة ضمّان حوّل إمارات الخليج من حماية السيادة البريطانية إلى السيادة الوطنية المستقلة سياسياً على أن يتم ذلك بالسلاسة الممكنة؛ لحماية الحكومة المحلية والحفاظ على الوضع السياسي الراهن.

وتأكيداً لذلك أدت الثورة المستلهمة من الماركسية في ذلك الوقت في ظفار الإقليم الواقع إلى أقصى الجنوب من عمان المجاورة إلى جعل إمارات الخليج، وبريطانيا العظمى تباشران المشاورة والتدقيق والتروّي وسط جوّ من الحيلة والحذر. وكان تغيّر الوضع كثيراً في عمان إلى الأفضل في يوليو عام ١٩٧٠ لدى تولّي السلطان قابوس بن سعيد خريج كلية ساندهيرست الحكم في عمان - قد عاد بالفائدة على دولة الإمارات العربية المتحدة؛ فقد تمكنت السلطنة بعد ذلك من السيطرة على الثوّار في ظفار وإلحاق الهزيمة بهم، وبذلك وُضع حدّ لتهددهم لعمان ولدول الخليج العربي في فترة لا تقلّ عن عقد من الزمان.

العوامل الإقليمية

مصر

كانت الظروف في فترة ما بين ١٩٦٧ - ١٩٧١ التي اتخذت فيها الخطوات التكوينية لإنشاء الحكم اللاحق لبريطانيا في الخليج، قد برهنت مدى ملاءمتها لقيام دولة الإمارات العربية المتحدة، والبحرين وقطر، ومن أكثر تلك الظروف إثارة تغيّر الوضع المفاجئ في مصر مقارنة بتاريخها الطويل في كونها المعقل الحصين لدعم الدول العربية الأخرى الساعية للحصول على استقلالها من الاستعمار، وظلّت القاهرة حتى يونيو من عام ١٩٦٧ النصير الإقليمي لحركات الاستقلال العربية على الصعيدين الإستراتيجي والسياسي.

وكان للهزيمة التي لحقتها إسرائيل بمصر في حرب يونيو ١٩٦٧ نتائج بعيدة المدى، ومازال صداها حتى اليوم، ومن ضمن النتائج الدائمة أنها وضعت نهاية مفاجئة حادة لمساندة مصر الطويلة وغير المحدودة لحركات المقاومة العربية في كل مكان؛ ففي أواخر ستينيات القرن العشرين وأوائل السبعينيات منه كانت القاهرة فعّالة في مساعدة القادة البارزين والحركات السياسية التي اعتبرتها مناسبة لتحلّ محلّ أنواع الحكومات الممثّلة بالحكام التقليديين في البحرين، وقطر، والإمارات السبع التي أصبحت فيما بعد دولة الإمارات العربية المتحدة، وكانت الوسائل التي اتبعتها مصر لتنفيذ سياساتها الراديكالية النادية بالوحدة، والقومية العربية، والاشتراكية - وسائل متعاطمة، ومنها إرسال عدد كبير من المدرّسين المصريين وغيرهم من العمال المهرة لكلّ بلد عربي تقريباً، بما فيها

معظم إمارات الخليج. وتمكنت أحياناً من العمل عن طريق بعض الأعداد الهائلة من الخريجين من جامعاتها. الذين كانوا في كثير من الأحيان قد وُضعوا في مواقع إستراتيجية، وربما كانوا مؤهلين لتنفيذ ما تطلبه منهم كعملاء لها، أو متعاطفين معها ومساندين لها إذا كانوا يميلون إلى ذلك، وقد كان العديد منهم كذلك.

وكان أثر هزيمة مصر العسكرية عام ١٩٦٧ في مصالحتها الإستراتيجية القومية وأهدافها الرئيسة في سياستها الخارجية غير متوقَّع في أبعاده. وقد شرح أمين عام الجامعة العربية آنذاك سيّد علي نوفل -وهو مصري- أحد هذه الأسباب في لقاء أجراه معه المؤلّف في القاهرة في أواخر ديسمبر ١٩٦٩. فلخص وضع مصر في مسانبتها الطويلة للجماعات الراديكالية في شبه الجزيرة العربية والخليج بقوله:

"إنّ الوضع مقلق جداً، وأحد الأسباب المؤدية لذلك هو أننا ساندنا فترة طويلة عدداً كبيراً من أصدقائنا في المنطقة عن طريق التعليم والتدريب هنا في بلدنا وفي بلادهم. وقد تطلّعوا إلينا للقيادة والمساعدة على تحويل مجتمعاتهم إلى الأفضل، وشجّعناهم على ذلك. ولقد قابلت عام ١٩٦٥ شيوخ الساحل الشمالي المتصالح تلبيةً لدعوة منهم، وكان من الواضح أنهم في أمسّ الحاجة إلى المساعدة في تطوير أنظمتهم التعليمية والخدمات الاجتماعية مثل العيادات والرعاية الصحية الأساسية. وقد وعدتهم بالمساعدة، ولكن الوضع الذي نواجهه الآن في مصر مختلف تماماً عما كان عليه حينها. ولأسباب واضحة اتخذنا قراراً إستراتيجياً لتركيز كافة جهودنا الجيوبوليتيكية والقومية والأمنية، ومواردنا في هدف جوهري هو: استرجاع الأراضي والموارد التي خسرتها في يونيو ١٩٦٧. وللسوء الحظ أنّ هذا كان يعني التغاضي عن مساعدة الناس في شبه الجزيرة العربية والخليج، الذين كنّا قد أئزنا طموحاتهم وتوقعاتهم، ورغم الأسف الذي انتابنا - وما زال ينتابنا من منظور إستراتيجي - فإنه لم يكن لدينا خيار آخر".

المملكة العربية السعودية والكويت

كان الوضع الإقليمي المتعلّق بالتوقعات وإمكانات النجاح في قيام دولة الإمارات العربية المتحدة (من جانب المملكة العربية السعودية) تصادفياً -كما كان الحال في مصر- فمن المؤكّد أن خلافات طويلة الأمد كانت بين الرياض وأبوظبي بشأن الحدود بينهما، إلّا أنّ التوتّرات المرتبطة بذلك كانت هاجعة في الوقت الذي كانت فيه الدولة الوارثة للنظام البريطاني يتمّ ابتكارها والتفاوض بشأنها، وكانت العلاقات بين المملكة العربية السعودية وكافة الإمارات -باستثناء أبوظبي- صحيحة وإيجابية.

أملت السعودية والكويت ضمّ الإمارات التسع في دولة واحدة متحدة؛ فقد كانتا تقدّمان خدماتهما الدبلوماسية عند طلبها من أجل التوصل إلى تلك النتيجة. ومن وجهة نظر الكويت والرياض، التي كانت تتفق مع وجهة نظر الشيخ زايد شيخ أبوظبي، فقد تمثّلت بقيام دولة تضمّ الإمارات التسع على الصعد الإقليمية، والسكانية، والموارد الطبيعية، لتكون دولة ذات توقّعات وإمكانات استثنائية، وتساهم في تحقيق السلام، والأمن، والتطوّر الإقليمي.

أما الكويت فقد كان بوجهها حقيقة حصولها على استقلالها من بريطانيا العظمى قبل ذلك بعشر سنوات -عام ١٩٦١- وأنها تمتعت بتدفّق النفط وتصديره، وكانت رائدة في توفير الخدمات لتحقيق النمو الاقتصادي والاجتماعي للدول العربية الأخرى الأقلّ حظاً وتطوّراً ببرامجها السخّي في المساعدات الذي قدّمته حتى قبل حصولها على الاستقلال. ولقد وصلت إلى مستوى التحدي

في المساعدة على تحقيق تحوّل من الحكم البريطاني الاستعماري إلى الاستقلال بأقصى ما يمكن من السلم والفعالية. ولكن من منظور آخر، وهو: توفير التمويل المبدئي لتوسّع استثنائي لخدمات ميناء دبي، إضافة إلى إقامة مكتب في دبي تقدم المساعدة التنموية لها ولإمارات الشمالية أيضاً.

العراق

لولا تخليّ مصر عما كان يمكن أن يكون حملة لتعزيز نفوذها بين إمارات الخليج العربي التي كانت على وشك أن تنال استقلالها، ما تواترت الأحداث اللاحقة على النحو الذي وقع بالفعل؛ فالعراق أصبح أكثر عدوانية وعنفاً في اتباع إستراتيجيات لتنفيذ سياسته الخارجية التي كانت تروح لحق بغداد الشرعي في توسيع مكانتها الإقليمية، ودورها فيما يتعلق بالإمارات العربية جنوب وشرق العراق، والتي ستنال استقلالها قريباً من بريطانيا العظمى. وكان العراق - على خلاف مصر التي كانت بغداد تنافسها منذ زمن طويل على مواضع نفوذ وبروز سياسي إقليمياً - يجادل - كما كان بعض الناطقين باسمها يفعلون - بأن تاريخ العراق الحديث في تكوينه وإدارته يشبه تقريباً ما كانت بريطانيا العظمى وشركياتها من المشيخات العربية المتصالحة تسعى لإتمامه عبر الشواطئ الغربية للخليج، رغم عدم تكامله وسطحته أحياناً.

وكان الفرق بالطبع أن الانتداب البريطاني المفروض على العراق إثر الحرب العالمية الأولى، الذي منح لندن الكلمة الأخيرة في شؤون الدفاع عن العراق والعلاقات الخارجية - مطبقاً في الأساس في البناء الإداري الذي كان بإدارة الإمبراطورية العثمانية. ورغم الوجود العثماني في قطر وفي أجزاء من الإقليم الشرقي من المملكة العربية السعودية، لم يكن لدى العثمانيين أي وجود عسكري أو مكاتب إدارية في منطقة الإمارات السبع المتصالحة.

ولم يكن حكام الإمارات التقليديون يثقون برؤية وأهداف العراق في سياسته الخارجية، وبالمصالح الإستراتيجية والإقليمية التي يستهدفها، ولم يختلف بذلك عن سياسة مصر في ميوله السياسية والأيدولوجية منذ الثورة العراقية عام ١٩٥٨، عندما أصبح قومياً عربياً واشتراكياً إثر الإطاحة العنيفة في تلك السنة بالحكومة الملكية الوراثية الشبيهة بنوع الحكم في كل إمارة من الإمارات. وثمة ما يدعو إلى تعميق اهتمام الإمارات بشأن العراق، وهو أنّ العناصر الشيعية تحوّلت بتوجهاتها الدينية صوب المدن الشيعية ككربلاء والنجف حيث كانوا يحجّون بصفة دورية، ويرسلون أولادهم إليها، ويشترون مدافن لعائلاتهم فيها.

إيران

بينما كانت إيران تتظاهر مبدئياً بالدهش لدى سماعها قرار بريطانيا العظمى إلغاء معاهدات الدفاع والعلاقات الخارجية في شرق شبه الجزيرة العربية، أصبحت في النهاية أكثر إثارة للمشاكل عندما كانت مفاوضات قيام دولة الإمارات العربية المتحدة قد أوشكت على الانتهاء. وقد ركّزت إيران - في السنتين الأوليين التاليتين للقرار البريطاني في إنهاء علاقاتها التعاهدية مع الإمارات - اهتمامها في إمارة البحرين. إحدى الإمارات التسع. وقد اقتضى موقف شاه إيران في ذلك وجوب عودة البحرين فقط من بين الإمارات التسع إلى السيادة الإيرانية مع انتهاء سيادة بريطانيا العظمى في الخليج؛ أولاً لأنها كانت سابقاً تحت السيادة الإيرانية، وثانياً لأنّ أغلبية سكان البحرين - كإيران - من الشيعة، إلا أنّ

بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية عارضتا بشدة تقديم المساعدة لإيران ومطامعها الإمبريالية على حساب العرب من وجهة نظرهم. وفي مسعى لتقريب وجهات النظر في إنهاء النزاع من قبل طهران من جهة، ولندن وواشنطن من جهة أخرى، نجح البريطانيون - بمساندة الأميركيين - في إقناع مكتب الأمين العام للأمم المتحدة بإرسال مندوب إلى البحرين لمعرفة رغبات الشعب البحريني.

وفي مايو عام ١٩٧٠ أصدر مندوب الأمم المتحدة تقريراً عن نتائج مفاوضاته مع عدد من البحرينيين في الأوساط الرياضية والاجتماعية والأدبية في الإمارة، وصرح فيه بأن غالبية البحرينيين يميلون - دون منازع - إلى أن يصبحوا دولة مستقلة ذات سيادة، مع الحفاظ على سلامة أراضيهم، على أن تصبح فيما بعد عضواً في الجامعة العربية، وفي الأمم المتحدة، ولم تنته المسألة عند ذلك الحد؛ فقد كان لفشل الشاه في طلبه لاستعادة البحرين صدى على الصعيد المحلي؛ إذ بدأ ضعيفاً في عيون القوميين الإيرانيين، ومن بينهم من سعوا - كما فعلوا في السابق - إلى استعادة ما اعتقدوا أنه حق إيران الطبيعي في ممارسة دور في شؤون الخليج وما وراءه. ولقد أراد الشاه أن يعوّض من خسارته ويستعيد مكانته القومية؛ فحوّل اهتمامه وتركيزه جنوباً إلى الجزر الثلاث قرب ممرات الملاحة الدولية الرئيسية شمال مضيق هرمز الذي يمتاز بموقعه الإستراتيجي.

ومع اقتراب إلغاء بريطانيا نهائياً للمعاهدات مع الإمارات أصبّر شاه إيران على موقفه في تعزيز مكانته في الخليج، وعدم الخضوع للضغوط ثانية، أما الجزر الثلاث: أبو موسى، التابعة لإمارة الشارقة، وطنب الكبرى وطنب الصغرى التابعتين لإمارة رأس الخيمة - فقد كانت تفتقر إلى إمكانية الدفاع عن نفسها؛ إذ يستحيل أن تتمكّن كلٌّ من الشارقة ورأس الخيمة من صدّ الهجوم والاحتلال دون مساعدة قوى كبيرة، وهذا ما بدا واضحاً في الأول من ديسمبر ١٩٧١، وهو آخر يوم كان يمكن البريطانيون الدفاع عنها بموجب المعاهدات.

وكان لشبح إيران الذي كان يلوّح بالأفق في استخدام القوة ضد الجزر الثلاث الضعيفة، والمأهولة بالعرب، والتي كانت بإدارة إمارة رأس الخيمة والشارقة فترة طويلة - فائدة؛ فقد أدى ذلك إلى إلزام حكام الإمارات بعدم التواني أو التسوف في التوصل إلى اتفاقية على شكل الحكومة التي يرغبون في أن يديروا بموجبها شؤونهم القومية والدولية، وهي الاتفاقية التي ستظهر للمواطنين وللعالم الخارجي نوع العهد اللاحق للاستعمار البريطاني.

ولم يكن قرار البحرين وقطر في اتباع طريق مختلف لهما أفضل السبل للتحايل على المروجين لفكرة قيام دولة وحدوية كبيرة تتألف من الإمارات التسع، وعلى الصعيد الآخر برهنت رغبة الاختيار الذي قامت به تلك الإماراتان بعدم الانضمام إلى دولة الإمارات العربية المتحدة، وإنشاء دولة مستقلة لكل منهما - أنها الاختيار الأفضل لإدارة من نواحي عديدة، بل وأكثر فائدة مما يتخيّله كثيرون.

لقد برهنت تجربة البحرين وقطر -مهما بدت غير مؤكدة في البداية- نجاحاً ملموساً أبعد من توقعاتهما لقدرتهما، وبالتوافق مع شركائهما من القوى العظمى: أمريكا، وبريطانيا في رسم طريقهما المنفصل. ومهما يكن فقد أدى قيام ثلاث دول منفصلة في الوقت المضغوط نفسه إلى ضمان حدوث تطوّرات وفق صغر حجمها الإقليمي، وعدد السكان المحدود فيها، والنظام البيروقراطي غير الناضج، وجميعها سمات مشتركة فيها بدرجات متباينة.

وكان لواقع تلك السمات في زمن قيام دولة الإمارات العربية المتحدة مضامين سياسية بعيدة

المدى؛ فمثلاً: كان الضعف الناجم عن ذلك الواقع في مسائل تتعلّق بالدفاع القومي خاصة قد ألزم الإمارات بالاستمرار - كل على حدة. وكمجموعة- في الاعتماد على بريطانيا العظمى. وإلى حد كبير على الولايات المتحدة الأمريكية من تلك النقطة فصاعداً. وذلك للمحافظة على الحماية الخارجية من الدول الإقليمية الكبرى. والقوى العظمى أيضاً. ولم يكن أمام الإمارات في ذلك المجال سوى فرص قليلة في ذلك الوقت - بخلاف الحال الآن - بالاستمرار في التعاون مع القوات المسلّحة البريطانية، إضافة إلى العديد من المستشارين البريطانيين وغيرهم من الوافدين المقيمين في المنطقة.

وكان على البحرين. وقطر. ودولة الإمارات العربية المتحدة - على الرغم من وجهات نظر النقاد الذين رأوا عكس ذلك - إقامة علاقات تعاونية وتنافسية أيضاً. وتعين على كل من الإمارات المستقلة أن تقوم بدور خاص بها وفق طاقاتها الجغرافية والاقتصادية والسكانية؛ فبعد أن بدأت الحرب الأهلية اللبنانية عام ١٩٧٥ بقليل حلّت البحرين محلّ بيروت لتكون المركز الساحلي للمصارف في المنطقة، أما قطر فقد اشتهرت مع مرور الوقت بحيازتها الأكبر حقل للغاز الطبيعي في العالم. وأصبح اتحاد الإمارات العربية نفسه أجحّ التجارب الاندماجية الإقليمية في العالم العربي. وهكذا حققت تلك الاتجاهات والتطوّرات في مجملها مزايا كبرى لتلك الدول الثلاث.

محلياً

وبخلاف زيادة الدلائل على عدم انضمام قطر والبحرين إلى دولة الإمارات العربية المتحدة؛ لأن الطريق أمام الإمارات السبع الباقية ليس خالياً من العقبات - فقد بدأت إمارات: أبوظبي، والشارقة، ورأس الخيمة، ودبي - تضع صورة محددة لما بعد انتهاء سيطرة بريطانيا على علاقاتها الخارجية وشؤون الدفاع.

الشارقة، ورأس الخيمة، ودبي

الشارقة

تعود جذور الوضع فيما يتعلّق بإمارة الشارقة إلى أوائل القرن العشرين؛ ففي ذلك الوقت كان هناك دليل كبير لوقوفها مقابل إمارات الخليج في الحماية البريطانية على امتداد المنطقة من الكويت إلى عمان. ويتمثّل ذلك الدليل بالاجتماع الدولي الكبير الذي عُقد في الشارقة عام ١٩٠٦. كان نائب ملك بريطانيا العظمى في الهند اللورد كيرزون غاية في الإندفاع في التصدي للاهتمام الدولي المتصاعد في الخليج. والذي عبّر عنه قياصرة روسيا، وبروسيا، وبلاد أخرى. وأعطى تعليماته لكافة حكام الإمارات التي كانت آنذاك في الحماية البريطانية للاجتماع في الشارقة ليشهدوا على إعادة تأكيد بريطانيا لتعهداتها بضممان استمرارها في حمايتهم. إضافة إلى إدارة بريطانية لعلاقاتهم الخارجية مع سائر القوى.

وكما يحدث غالباً في أعقاب أي اجتماع دولي حاشد لرؤساء الدول فقد حظيت الشارقة -مكان عقد الاجتماع- بالتقدير لقدراتها اللوجستية. والتعبوية، والإدارية؛ فقد نجحت بحق في استضافة اجتماع الحكام العرب في منطقة من العالم المعترف بها مع مرور الوقت لدورها في توفير وإنتاج وتصدير طاقة غير متجددة من الهيدروكربون. التي قدّر لها أن تصبح المحرك الأساسي للنمو الاقتصادي في العالم. وقد أصبحت الشارقة الميناء الأبرز في منطقة أسفل الخليج لتوقّف السفن البريطانية التابعة لشركة الملاحة الشرقية للبواخر في شبه الجزيرة والشرق، وموقعاً للوكالة السياسية

البريطانية الرئيسية المعنية بشؤون الإمارات المتصالحة كلها. ومحطة للتزوّد بالوقود للقوات الجوية الملكية، ومقرّاً رئيساً لكشافة ساحل عمان (وهي القوات المسلّحة الرئيسية المسؤولة عن الحماية والأمن المحلي بين الإمارات). ومركزاً لمجلس التنمية في الإمارات المتصالحة. وخدمة وتلبية تلك المهام الإدارية كان على البريطانيين أن يهيئوا التعليم الأساسي والتدريب لمواطني الشارقة. ومع مرور الوقت أدّى ذلك إلى دفع الشارقة إلى الطليعة ضمن سكان الساحل المتصالح في مهاراتهم المهنية والتقنية. وكانت القرارات التي اتخذتها بريطانيا العظمى في وضع ثقتها في الشارقة لإدارة سلسلة من المهام البريطانية اللوجستكية والتعبوية الرئيسية منها مصدراً لفخر أهالي الشارقة وقادتها.

ومع القرار البريطاني إلغاء معاهدات الحماية مع الإمارات التوسع تقلّصت مكانة الشارقة، وتقدّمت عليها أبوظبي ودبي. وكانت الأسباب جيولوجية بقدر ما كانت سياسية في هاتين الإمارتين: فقد ازدادت لديهما الموارد في إنتاج وتصدير الهيدروكربون. ومن ذلك أيضاً القرار البريطاني نقل الوكالة السياسية من الشارقة إلى دبي. ثمّ القرار الإضافي بإنشاء وكالة سياسية منفصلة في أبوظبي. ومن هذا المنطلق لم تلق الشارقة مساندةً بريطانية أو دولية أو إقليمية لاستعادة أمجادها السابقة.

رأس الخيمة

كان حاكم رأس الخيمة يرغب في استعادة عهد سابق كانت فيه إمارته أكثر الإمارات شهرة بين المجتمعات الساحلية والبحرية شرق شبه الجزيرة العربية. وبذلك يكون وضع رأس الخيمة سببها بالشارقة مع وجود فرق مهم بينهما؛ فرأس الخيمة تطالب بمكانة ودور إقليمي ضمن دولة الإمارات العربية المتحدة يناسب مكانتها في تاريخها الذي هو أقدم بكثير من تاريخ الشارقة. وكانت القوات البحرية البريطانية قد دخلت الخليج عام ١٨١٩ بهدف محدّد هو تدمير أسطول رأس الخيمة برمته، وبذلك تمكّنت من إلحاق الهزيمة بالإمارة في معركة لم تتمكّن من حينها أن تستردّ فيها أمجادها الجيوبوليتيكية والاقتصادية. وتبع ذلك إبرام معاهدة السلام البحري عام ١٨١٩، الأمر الذي كان له صدى طويل الأمد. وبعد تمكّن البريطانيين من إلحاق الهزيمة بقوات رأس الخيمة فرضوا على حاكمها معاهدة تعهّد فيها بعدم استخدام القوة ضدهم وضد غيرهم من العاملين في المجال الاقتصادي في الخليج بغضّ النظر عن جنسياتهم. وقد انتهز البريطانيون فرصة وجود قواتهم في الخليج لكي يضعوا حجر الأساس لشبكة أوسع يمكن أن تضمن لهم حرية التجارة في الخليج من ذلك الحين فصاعداً. وهكذا دخلوا في معاهدات مشابهة مع إمارات الخليج العربية الأخرى. ومقابل إذعان الإمارات للحماية البريطانية من الهجمات الخارجية، إضافة إلى السماح لبريطانيا بممارسة سيطرتها على علاقاتها الخارجية - تمكّنت من اكتساب الاعتراف البريطاني بحكوماتها الحالية في وضعها الراهن بين الحكام آنذاك.

كانت المعاهدات الأولى لضمان السلام البحري في المنطقة تتجدد سنوياً بانتظام مع توقيع الحكام العرب أو خلفائهم من قبل مندوبين للحكومة البريطانية في الهند. وفي أواخر أربعينيات القرن التاسع عشر، وبعد النجاح الذي أحرزته المعاهدات في إحراز السلام البحري عقدين من الزمان - قرّر البريطانيون إضافة بند إلى المعاهدات لتكون دائمة. وهكذا أصبحت الاتفاقيات تُعرف باتفاقية الصلح الدائم التي زُرعت فيها بذور نظام الدفاع والعلاقات الخارجية بين الموقعين على المعاهدات بشكل احتفظ فيه -مع بعض الاستثناءات- بالمراس المنيع للجهود البريطانية لتحقيق السلام الإقليمي والنظام إلى أن حصلت الإمارات على استقلالها عام ١٩٧١.

كان الوضع عام ١٩٧١ يبدو ملائماً - مع بعض التخطيط المناسب، والظروف، والمساعدة الدولية الضرورية وإن لم يكن من جانب بريطانيا العظمى أو الولايات المتحدة الأمريكية - لكي يصحح حاكم رأس الخيمة الشيخ صقر بن محمد القاسمي خطأ تاريخياً ابتلي به أسلافه مدة قرن ونصف: فقد رأى - مع استعداد البريطانيين لإلغاء معاهدات الحماية على الإمارة - أن تعود القوة المحلية فقط إلى ما كانت عليه قبل أن يفرض البريطانيون قيودهم على أسلافه في رأس الخيمة ونظرائهم من الأسر العربية الحاكمة في الإمارات العربية، وكانت مطالبته بالحصول على مساواة بينه وبين إمارتي أبوظبي ودبي منطقية ومعقولة، كما كانت في السابق. وتعود جذورها إلى تاريخ المنطقة قبل وصول البريطانيين إليها. وإضافة إلى ذلك أكد الشيخ صقر أن رأس الخيمة كانت من الناحية السكانية - دون شك - أكثر الإمارات جانساً؛ فأهلها من العرب الأصليين. وفي مقابلة أجراها مع المؤلف في يوليو عام ١٩٧١ رفع القضية التالية ببلاغة قائلاً: "من المفروض أن يكون ذلك الخادماً للإمارات العربية، اليس كذلك؟ وإن كان الأمر كذلك أما كان ينبغي أن تمنح الإمارة ذات الأغلبية العربية بين مواطنيها مقعداً على رأس الطاولة؟". ولكنه لأسباب تتعلق بهذين العاملين. إضافة إلى الاعتقاد القوي بأن الاكتشاف الوشيك للنفط في رأس الخيمة سوف يضمن وضعاً سياسياً لها يساوي وضع أبوظبي ودبي في دولة الإمارات العربية المتحدة - أخذ يتراجع عندما تمّ رسمياً قيام دولة الإمارات العربية المتحدة في الثاني من ديسمبر عام ١٩٧١. ولم يستمر ذلك طويلاً؛ ففي النهاية، وعلى الرغم من رفض رأس الخيمة أن تكون عضواً تأسيسياً في الاتحاد وافقت على الدخول في الاتحاد في مارس من عام ١٩٧٢، ولكن دون أن تتابع طلبها بالمساواة مع أبوظبي ودبي.

دبي

كانت مكانة دبي أثناء المناقشات والمفاوضات الرامية إلى تكوين دولة الإمارات العربية المتحدة من القوة نفسها التي كانت تشعر بها رأس الخيمة والشارقة، إلا أن الأسباب كانت مختلفة كلياً؛ فقد اعتمدت دبي - في حُفَظَاتِها على الانضمام إلى الاتحاد - على الاعتبارات التجارية التي تشكل قوام حياتها الاقتصادية، واستفادت من وجود كميات محدودة من النفط والغاز، وإن كان قليلاً مقارنة بأبوظبي. واعتمدت على اجتهاد ومهارة رجال الأعمال في عمليات الاستيراد وإعادة التصدير في اقتصاد غير عربي، مثل الهند، وإيران، وباكستان. واستمر ذلك مدة ثلاثة أرباع قرن على الأقل، وكانت إحدى النتائج تتمثل بأن مجتمع دبي كان يتألف من مجموعة متنوعة من أصحاب المصالح، والتي تضمّت القليل من السكان العرب الأصليين إضافة إلى غيرهم. وقد انبثقت النتائج المتعددة من مكانة دبي وفق إدراكها الذاتي، ودورها كعاصمة تجارية بارزة في منطقة الخليج الأسفل، وكان إحداها الاعتقاد السائد على نطاق واسع بين جّارها بأن مصلحة الإمارة العليا تكمن في العلاقات القوية والممتدة ليس مع الإمارات العربية المجاورة لها فحسب، بل مع شركائها في العمل من غير العرب وعملائها المحتملين. وما رفع دبي وميّزها رؤيتها لذاتها كموقع مؤهل تماماً للتنافس مع سنغافورة، وهونغ كونغ، وماكاو، وكولومبو، وجبل طارق، وبين المدن والدول في العالم التي تفوّقت في التجارة والاستثمار وتأسيس المشاريع التجارية المشتركة المربحة.

كان من الصعب على دبي - بالنظر إلى مضمون احتياجاتها الذاتية الطاغية، واهتماماتها، إضافة إلى أهدافها السياسية الرئيسية - أن ترى الشيخ زايداً يضطلع بمهمة أكبر من مجرد السعي لإقناع قادة دبي بأن مستقبلهم يكمن في الترابط الوثيق مع مواطنيهم في الإمارات العربية أكثر منهم

مع الأراضي الواقعة إلى الشرق منهم. وبالطبع لم تكن المسألة تتعلّق بقلة خبرة زايد في مثل تلك المسائل. أو بعدم جأحه في حسم الخلافات بين الأطراف في النزاعات القائمة من قبل؛ فقد كانت قيادته البارزة إلى ذلك الحدّ، والتي تطوّرت في فترة تزيد على ثماني عشرة سنة كحاكم في واحة العين (مجموعة القرى الست في المنطقة الشرقية من أبوظبي) من عام ١٩٦٨-١٩٦٦. وكحاكم لأبوظبي نفسها منذ عام ١٩٦٦ فصاعداً - قد عكست هذين المظهرين. ومع تجرّبه تلك في استخدام كافة المهارات السياسية والتسوية كان في حيرة في كيفية إقناع دبي بالانضمام إلى دولة الإمارات العربية المتحدة. وما فعله زايد كان يعني للأغراب وغير المختصين مجرد أحلام ودية.

لقد بلغت طبيعة ومدى الامتيازات التي قبل بها زايد لضمان انضمام دبي إلى أبوظبي والتعاون معها في تأسيس دولة الإمارات العربية المتحدة حدّ الخيال: ففي البداية وافق على طلب حاكم دبي الشيخ راشد بن سعيد آل مكتوم بصلاحيات سياسية متساوية تماماً مع صلاحياته هو في إدارة شؤون الأخاد، وبالتحديد أصرّ على أن يكون له ولزايدي فقط حق الفيتو في القرارات التي يصدرها كل منهما، وفي قرارات قادة الإمارات الآخرين، التي ربما لا يوافقان عليها. وعلى الرغم من أن زايداً كان يدرك أن من المتوقع أن يتحمّل نصيب الأسد من النفقات الحكومية، إضافة إلى العبء الإداري، وأن مساهمات دبي سوف تكون قليلة بل اسمية على أحسن تقدير- فقد قبل بما كان يعتبره الكثيرون صفقة خاسرة.

وذهبت مطالب دبي إلى أبعد من ذلك؛ إذ طالب راشد ثانية بأن يكون نائباً لرئيس الأخاد، وأن يكون له سلطات موازية لسلطات زايد الذي سوف يتولّى رئاسة الأخاد، وألح ثالثاً على أن يوافق زايد على تولّي ابنه الأكبر الشيخ مكتوم منصب رئيس وزراء دولة الإمارات العربية المتحدة. وقد صرّح رابعاً بأن يكون ابنه الثاني الشيخ حمدان وزيراً للمالية في الأخاد، وقد قبل زايد بذلك أيضاً. وخامساً على أن يكون ابنه الثالث محمد وزيراً للدفاع في الأخاد، وقد وافق زايد على ذلك أيضاً. ومن الواضح أن تعاملات دبي- جيلاً بعد آخر - مع بعض أكبر التجار شهرة أفرزت جّاراً بارعين، ومهارات في التفاوض لم يسبق لها نظير في شرق شبه الجزيرة العربية كله.

أبوظبي

ليس هناك شك في أنّ تعاطي الشيخ زايد التحديات المنافسة والأوليات لدى الشارقة، ورأس الخيمة، ودبي - قد برهنت على كونه قائداً قوياً وفعالاً في الاستعداد للتفاوض والتداول والتسوية، وظاهرة فريدة لرجل دولة. ولقد واجه تحدياً أكبر، وهو حاجته إلى ضمان وتأمين ما لا بدّ منه، وهي: الدرجة الضرورية من الدعم والمساندة من شعبه في أبوظبي لرؤيته في ربط مصيرهم بمصير شعوب الإمارات الست الأخرى. وما أدى إلى صعوبة قصوى في هذا الجانب من التحدي أن تلك الإمارات الأخرى كان يرأسها حكام قد عقدوا العزم- كما فعل هو- على دفع مصالح مواطنيهم إلى الأفضل.

وإضافة إلى ذلك كان زايد يعمل بجهد في ظروف أخرى غير مؤاتية؛ فقد كان أعضاء الأسرة الحاكمة من الذكور البالغين في الفرع الذي تنحدر منه الأسرة الحاكمة في أبوظبي - وهم آل نهيان من فرع آل بوفلاح من قبيلة بني ياس - أقلّ عدداً من الفرع المقابل، وهم المنحدرون من الشيخ محمد بن خليفة بن زايد الكبير. وقد انقضت سلطة ذلك الفرع من الأسرة الحاكمة في أبوظبي عام ١٩٦٨، عندما اعترف البريطانيون بفرع آل نهيان الذي كان يرأسه أولاً الشقيق الأكبر للشيخ زايد الشيخ شخبوط بن سلطان قبل تولّي زايد نفسه الحكم في عام ١٩٦٦.

وعلى الرغم من أن زايداً كان زعيماً لأبوظبي دون منازع، وشيخاً في شرق شبه الجزيرة العربية. والشيخ الأعلى - فقد كانت ذريته من الذكور في ذلك الوقت أقل من ذرية الشيخ محمد بن خليفة، الذين كان يشار إليهم بأنهم بنو خليفة. وكان من حسن حظ دولة الإمارات العربية المتحدة وأبوظبي أن زايداً كان ذكياً بدرجة مكنته من بناء أقوى علاقة أساسها الاحترام المتبادل للشيخ محمد. وكانت إحدى الثمرات التي نتجت من تلك العلاقة موافقة الشيخ محمد ومباركته لتولي الشيخ زايد الحكم عام ١٩٦٦. وثمة ثمرة أخرى وهي استعداداه لساندة زايد في طلبه لبناء أقوى حكومة بعد مغادرة بريطانيا. أما زايد فقد أكد ضمان تولي أبناء الشيخ محمد في البناء الإداري في أبوظبي ومشاركتهم فيه إلى أقصى حدٍّ ممكن بأكثر مما ضمن لأبنائه.

ولم يكن زايد بأقلِّ فعالية في تعامله مع عدد من الفروع في قبيلة بني ياس، والتي كان فرع آل بوفلاح واحداً من فروعها الأحد عشر. وإضافة إلى ذلك اهتم بمصالح قبيلتين آخرين في المنطقة الشرقية من الإمارة، وهما: الدرامكة، والطواهر، إضافة إلى بني مرة في القسم الغربي من الإمارة، الذين لقوا ما يتوقون إليه من الضمان بالقدر الممكن. وقد نجح بذلك في تجنب أخطاء العديد من رؤساء الدول على الساحة الدولية الذين ركزوا اهتمامهم في الأمور الخارجية على حساب المتطلبات المحلية، فعمل بالقول الشائع: "السياسة كلها محلية".

الخلاصة

في النهاية يتضح لنا أن الظروف التي أنشئت فيها دولة الإمارات العربية المتحدة تتسم بسلسلة من القوى التقليدية والتحويلية التي كانت موجودة ضمن همزة وصل ميمونة في تاريخ شرق شبه الجزيرة العربية؛ فالظروف التي أوجدت تلك الهمزة الميمونة تلك كانت تتمثل بتمهيد الطريق أمام الهياكل الجديدة للحكم، والمقاييس المصاحبة لصناعة السياسة وصناعة القرار، التي كانت متفتحة إلى درجة غير اعتيادية للأسباب المشار إليها. واستعادة لما ذكرنا فليس هناك شك في أن لحظة القيام بذلك العمل العظيم لم تكن مصادفة استثنائية فحسب، بل كانت مبنية بالخير على الصعيد السياسي إلى درجة تفوق ما كان يتوقعه زايد وغيره من كان لهم دور في تأسيس دولة الإمارات العربية المتحدة. وبالإضافة إلى ذلك كان ضمن قرار زايد في تثبيت الأخاد على شكل يحافظ فيه بقدر الإمكان على مجتمع الإمارات الأخرى وعلى ثقافتها وتقاليدها، أنه تمكّن من تكوين شيء جديد كلياً دون الحاجة إلى تدمير معظم ما كان قائماً في السابق. وقد تمكّن أيضاً - بعملية الموافقة على معظم الاحتياجات التقليدية والاهتمامات، ومصالح رفاقه من مؤسسي دولة الإمارات العربية المتحدة - من إعداد ترتيبات الأخاد بطريقة مكنته من تثبيت القاعدة السياسية القديمة القائلة: "إن أفضل الحكومات هي التي تحكم بأدنى قدر". لتأكيد ذلك فإن معظم أصحاب النظريات السياسية على علم بالمشاعر التي تعزز نظرياتهم بالشواهد، إلا أن القليل - إن وجدوا - يمكنهم الاستشهاد بنموذج آخر معاصر غير دولة الإمارات العربية المتحدة كنموذج عربي أو إسلامي.

ولما كانت دولة الإمارات العربية المتحدة تقترب من عامها الثامن والثلاثين (عام ٢٠٠٩)، فإنه أمر لا يقبل الجدل أن نلاحظ بأنه ليس هناك دولة عربية أخرى، أو أي شكل حكومي آخر في العالم النامي ضمن المائة والأربعين دولة فيه يمكنها منافسة دولة الإمارات العربية المتحدة، أو حتى المقارنة بها في نمطها الفريد، وبشكل عام في نجاحها الشامل في نظام الحكم. وقد أبلت دولة الإمارات العربية المتحدة بلاءً حسناً في خمس مجالات غالباً ما يشار إليها كنماذج للنجاح القوم؛ فهي تشكل البرهان

القاطع لضمان وحدة البلاد مع أمن وسلامة المواطنين محلياً والدفاع الخارجي، والرفاهية المادية، وفوق كل ذلك الفعالية في إدارة نظام مدني وسلمي للعدالة. وإذا افترضنا أن تلك المسائل لم تكن تكفي لتثبيت تجربة دولة الإمارات العربية المتحدة الجسور في تجديد وابتكار (الهندسة السياسية). فقد حققت دولة الإمارات العربية المتحدة نجاحاً ملموساً في المجالات الثلاث الرئيسة لنيل عضوية الأمم المتحدة وهي: تثبيت سيادتها القومية، واستقلالها السياسي، وسيادتها الإقليمية (رغم استمرار احتلال إيران للجزر الثلاث الذي جرى في أربع وعشرين ساعة قبل انتهاء معاهدات الدفاع).

ولما كان المؤلف قد شهد بعض الاجتماعات النهائية التي تم الاتفاق فيها على بعض ترتيبات الحكم والأولويات والتحديات عام ١٩٧١، فإنه قد شاهد أدق التفاصيل. ويذكر أنّ المحللين كانوا يشكون في بقاء الدولة الوليد أكثر من بضعة أشهر، ولا يمكن أن يدعى أحد من الحاضرين آنذاك أنه تنبأ بأن تصبح دولة الإمارات العربية المتحدة - بموقعها في أحد البقع المنسية في شبه الجزيرة العربية، وبذلك السرعة- من أعلى المستويات في الدخل الفردي ومستوى المعيشي في العالم.

وبينما تفكّر بلاد أخرى في الحاجة إلى إعادة تشكيل تركيباتها الحكومية وأنظمة ديناميكيتها السياسية - ونذكر منها العراق، وإرتريا، وإثيوبيا، وربما أجزاء من باكستان، والأمم الحديثة التكوين في القوقاز، وحوض بحر قزوين، وأماكن أخرى في آسيا الوسطى- فهناك الكثير ما يمكن اكتسابه من دراسة تجربة دولة الإمارات العربية المتحدة كمختر حي للسياسات، وكفنّ من فنون التسوية والحلول الوسطى.

تاريخ دولة الإمارات العربية المتحدة حتى الآن يمثّل نموذجاً إضافياً للتأثير الإيجابي المحتمل في ديناميكيات قيام الدولة والهندسة السياسية في المنطقة نفسها: الدول الست التي تشكل مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وليس مصادفة أن ذلك المجلس أعلن تأسيسه عام ١٩٨١ في عاصمة دولة الإمارات العربية المتحدة في أبوظبي، وله نظام وقيادة وآليات سياسية تشبه تلك الموجودة في دولة الإمارات العربية المتحدة.

وأخيراً فإن دولة الإمارات العربية المتحدة تتميّز بأنها أجابت بكل نجاح عن السؤال المتكرّر دائماً، والذي يطرحه عدد من أصحاب النظريات السياسية: هل كانت طبيعة وفحوى الحكومة المشكّلة على سندان مهارات قائد يميّز بشخصيته، تنعم بالرؤية الإستراتيجية والذكاء اللامع وهو ما يتفق عليه الكثيرون يمكن أن تبقى بالطريقة الإنتاجية والفعالة نفسها عندما يُتوقّى ذلك القائد ويخلفه شخص آخر؟ ومن الصعب بالتأكيد أن نرى كيف يمكن لأي شخص أن يسأل عن كيفية استمرار مثل ذلك التحوّل إلى هذا الحد في دولة الإمارات العربية المتحدة. لقد ازدهرت تلك الأمة حقاً حتى بعد رحيل القائد الجريء والمبتكر صاحب البصيرة، ومؤسس الدولة، وإن لم يكن هناك شيء آخر يذكر فإن إرث الشيخ زايد هو دولة الإمارات العربية نفسها، وهي التجربة الطولى الوحيدة، وأنجح التجارب في هندسة السياسة العربية والتكامل الوحدوي في التاريخ الحديث.